قروض المؤسسات المالية الدولية
الاستعمار الاقتصادي للأمم

د.سامي يوسف كمال محمد

٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

(لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة آيه (286)

رقم الايداع 2016/26135
Samy.kamal71@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية، ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونتناول في هذا الكتاب بالعرض والتحليل مخاطر قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما يرتبط بها من شروط اقتصادية وسياسية والآثار السلبية لهذه الشروط كما يلي:

الفصل الأول: يستعرض أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني: يستعرض سياسات وتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية.

الفصل الثالث: اعتراف قرصان قروض والدور الخفي الذي يقوم قراصنة القروض به من أجل إخضاع الدول النامية سياسيًّا واقتصاديًّا، والتحالف الإستراتيجي لتحقيق هذا الهدف بين الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، ومن أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، من خلال الاتفاقيات التجارية الدولية

للسيطرة على دول العالم الثالث، وبخاصة الدول الإسلامية وإخضاعها سياسيًّا واقتصاديًّا.

الفصل الرابع: من الواقع العملي نقدم الدليل على الآثار السلبية لشروط وتعليمات قروض المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على جمهورية مصر العربية، باعتبارها من الدول التي نفَّذت تعليمات هذه المؤسسات بكل دقة، وتركيا وماليزيا باعتبارهما من الدول التي رفضت تنفيذ هذه الشروط، واستعراض النتائج التي ترتبت على الالتزام بهذه السياسات.

الفصل الأول

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

النشأة - التعريف - الأهداف

مقدمة:

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي:

- **المقرضون والمستثمرون:**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية -ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين- أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة، تتمثل في توفير القروض والمِنَح للحكومات، وذلك لصالح مشروعات محددة، أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية، كما تقوم مؤسسات أخرى بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص.

- **وسطاء معرفة:**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية -وعلى رأسها البنك الدولي- أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تُعَد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي والاستثمار.

- **حارس البوابة:**

تؤثر المؤسسات المالية الدولية على إجمالي قيمة التمويل الموجَّه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته، سواء بشكل مباشر او غير مباشر، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادةً على حجم المساهمات التي يجوز أنْ تَرِدَ من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول.

وفيما يلي عَرْضٌ بنشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولًا: البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المعروف بالبنك الدولي[1]، في عام ١٩٤٤م لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلَّفتها الحرب العالمية الثانية، وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك -في غضون سنوات قليلة- إلى البلدان النامية، وفي خمسينيات القرن العشرين؛ أضحى جليًّا احتياج البلدان النامية الأشد فقرًا لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها ١٨٧ مساهمين فيها، ويُمثَّل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء، ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(1) http://web.worldbank.org

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يُفوِّضون واجبات محددة إلى ٢٥ مديرًا تنفيذيًّا، يعملون داخل البنك الدولي، ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديرًا تنفيذيًا، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بعشرين مديرًا تنفيذيًّا.

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطًا وثيقًا مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معًا مجموعة البنك الدولي.

ويمكن توضيح أهداف ومهام كل مؤسسة فيما يلي:

اسم المؤسسة		تاريخ النشأة	الأهداف
البنك الدولي الدول الأعضاء ١٨٥ دولة	مؤسسة التمويل الدولية	١٩٥٦م	منح القروض بحصص في المشروعات الاستثمارية، وتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية، ومصدر تمويلها من خلال إصدار سندات في الأسواق العالمية، وتحصيل فوائد من الدول المَدِينة.
	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	١٩٨٨م	تزويد القطاع الخاص بالتأمين ضد المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات على الاستثمار في الدول النامية، وتوفير الخدمات القانونية والمشورة الإستراتيجية.

اسم المؤسسة		تاريخ النشأة	الأهداف
	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩٤٤م	ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدًا حقيقيًّا، ويمنح القروض للدول التي تتمتع بأهلية ومراكز مالية تمكنها من السداد.
	المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)	١٩٦٠م	ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة بلدان العالم الأكثر فقرًا. تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غِنًى بالبنك الدولي. تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المَعْنِيّ، وهو ما يُعرّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنويًّا، وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية ٢٠١١ بمبلغ ١١٦٥ دولارًا أمريكيًّا. وتهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال: • تقديم قروض بدون فائدة. • مِنَح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي. • تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة. • تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)- قروضًا منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومِنَحًا إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية، وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح، حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة - أي: البلدان النامية-.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية، وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دَخْله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به، ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلدًا، كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات:

١) عمليات الاستثمار:

توفر قروضُ واعتماداتُ ومنحُ الاستثمار مواردَ تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البِنْية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية؛ للحَدِّ من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وقد شكّلت عمليات

الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي ٧٥-٨٠٪ في المائة في المتوسط من حافظة البنك.

تغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت، وقد تركّز إقراض ومنح عمليات الاستثمار -في بادئ الأمر- على تأمين الحصول على التجهيزات والخدمات الهندسية **والأهلية**[١]، إنشاءات، ولكنه أصبح الآن أكثر تركيزًا على إقامة المؤسسات، والتنمية الاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

٢) عمليات سياسات التنمية:

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة، تسمح للبلدان بتلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة، لها أصول محلية أو خارجية، وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة، من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المَعْنِيّ.

من الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها أو جزءًا من سلسلة برامجية من العمليات في أغلب الأحوال، وفي العمليات البرامجية، يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات، من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة، متفق عليها بصورة مشتركة، من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية، وفي العادة تتكون هذه الاعتمادات من سلسلة برامجية تتضمن ثلاث عمليات سنوية:

---

(١) **الأهلية:** تنفيذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات المؤسسية لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية لمجموعة البنك الدولي.

أ- الأهلية، يُشترط الاتفاق على إجراءات تخضع للرقابة بشأن السياسات والإصلاحات المؤسسية، والحفاظ على إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية، وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض فقط من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني ارتفاعًا شديدًا في أعباء مديونياتها مؤهَّلة لعمليات سياسات التنمية في صورة مِنَح.

ب- الشروط: يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات لأغراض سياسات التنمية للبلدان المقترضة، شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة، ويمكن أن تقوم مصادر أخرى، مثل الصناديق الاستئمانية، بإتاحة مثل هذه العمليات.

جـ- الأدوات، ثمة سياسة جديدة، تم اعتمادها في أغسطس/آب ٢٠٠٧، أَضْفَتْ الصفة الرسمية على فكرة المساندة المباشرة للموازنة، وأدت إلى توحيد الأنواع المختلفة لقروض التكييف التي كان يستخدمها البنك في تسعينيات القرن المنصرم مع إدخال الإقراض لصالح سياسات التنمية.

تستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلًا سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلد المَعْنِيّ.

يتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، وأثناء التفاوض على القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية، والنتائج المرجوة،

ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض، وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقًا للشروط التي تم الاتفاق عليها.

٣) الصناديق الاستئمانية والمِنَح:

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الصناديق الاستئمانية الموجودة في البنك الدولي، وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية، كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات التمويل الميسر والمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى موارد مالية للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشارية، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

تؤكد المنح المباشرة التي يقدمها البنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني على أهمية المشاركة الواسعة النطاق من قِبَل جميع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في التنمية، وتهدف هذه المِنَح إلى تعزيز الصوت المسموع والتأثير الملموس للفقراء والجماعات المهَّمشة في عملية التنمية.

الجدير بالذكر أن مِنَح المؤسسة الدولية للتنمية ـ التي يتم تمويلها بشكل مباشر أو إدارتها من خلال الشراكات ـ قد استُخدمت فيما يلي:

- تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

- مساندة برامج اللقاحات والتحصين؛ للحد من الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
- مكافحة وباء الإيدز.
- تدعيم منظمات المجتمع المدني.
- خلق المبادرات المَعْنِية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري).

٤) الخدمات التحليلية والاستشارية:

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء؛ لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وينتهج البنك الدولي سُبُلًا كثيرة وطرائق شتى لتحقيق ذلك.

وفيما يلي بيانٌ -على سبيل المثال لا الحصر- لبعض الطرق التي يقوم البنك الدولي من خلالها بتقديم خدماته التحليلية والاستشارية والمعرفية إلى عملائه من البلدان وحكوماتها والعاملين في مجالات التنمية بها وإلى عموم الجمهور أيضًا:

- دراسات تقييم أوضاع الفقر.
- الدراسات الاجتماعية والهيكلية.
- تقارير القطاعات.
- تبادل المعارف.

- استعراضات الإنفاق العام.
- المذكرات الاقتصادية القُطْرية.

٥) بناء القدرات:

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه؛ لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر، وقد قام البنك الدولي بإنشاء روابط تتصل بشبكات تبادل المعارف، مثل المذكورة أدناه، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الكبيرة إلى المعلومات ولإثراء الحوار حول التنمية:

أ- الشبكة العالمية للتعلُّم من أجل التنمية: هي شبكة واسعة تضم مراكز مخصصة للتعلم عن بُعد، وتستخدم هذه الشبكة تقنيات متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات لتحقيق التواصل بين العاملين في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم.

ب- المعرفة من أجل التنمية: وهي تقدم خدمات استشارية للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم، والإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على الانتقال إلى رحاب الاقتصاد القائم على المعرفة.

جـ- مركز موارد بناء القدرات: هو مستودع للأدبيات الاقتصادية والمالية، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، والممارسات السليمة في مجال تنمية القدرات باعتبارها العامل الحاسم والأكثر أهمية لتحقيق فعالية التنمية.

د- البرامج العالمية والإقليمية في معهد البنك الدولي : حيث يلتقي العاملون في مجال التنمية عبر شبكة الإنترنت ووجهًا لوجه من خلال هذه البرامج لتبادل الخبرات المكتسبة وتطوير القدرات والمهارات.

هـ- الإذاعة على شبكة الإنترنت من أجل التنمية: هي محطة إذاعية تقدم الندوات التي يعقدها البنك الدولي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة وتخفيض أعداد الفقراء باستخدام الفيديو، والواقع أن المناقشات والحوارات المنقولة حرفيًّا بشأن قضايا التنمية المحلية تجذب انتباه المسؤولين الحكوميين، والعاملين في مجال التنمية، والأكاديميين، والطلاب، والباحثين، والصحفيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وعموم الجمهور.

ثانيًا: صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي[1] هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أُنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبًا، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي: نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة، فهو يشرف علي النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية، وتتضمن أهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات واجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

(1) http://www.imf.org

يقوم الصندوق بما يلي:

- متابعة الاقتصاديات القُطْرية والاقتصاد العالمي، وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر.
- تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية، والعمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية؛ لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الإصلاحات.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

يحصل الصندوق على أمواله من بلدانه الأعضاء، ويمكنه استخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية، وتبعًا لحجم الحصص الذي يعتمد في الأساس على الحجم الاقتصادي للبلدان الأعضاء، يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الإقراض الذي يوفره له الصندوق.

استعرضنا في هذا الفصل مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من أكبر المؤسسات المالية الدولية، **ولكن:**

هل لقروض المؤسسات المالية الدولية دور وأهداف خفية مستترة، تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها ؟ وهذا ما سوف نتناوله في المباحث التالية كما يلي:

الفصل الثانى: أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

الفصل الثالث: قراصنة القروض.

الفصل الرابع: تأثير تنفيذ سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مصر وتركيا وماليزيا، فمصر التزمت التزامًا كاملًا بشروط هذه المؤسسات، وتركيا وماليزيا من الدول التي رفضت هذه الشروط، واعتمدت بشكل كبير على مواردها الذاتية.

الفصل الثاني

سياسات البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي في الدول النامية

مقدمة:

استعرضنا في الفصل السابق مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من أكبر المؤسسات المالية الدولية، وفي هذا الفصل نحلل أهداف هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل، ونستنتج بعد ذلك هل هذه السياسات في صالح هذه الدول والطبقة الفقيرة والمتوسطة أم تهدف على المدى الطويل إلى سحق هذه الطبقات على حساب الطبقة الرأسمالية.

صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية:

عندما تسعى دولة لصندوق النقد الدولي طالبةً منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفة تتكون من شقين أساسيين، هما[١]:

١- سياسات تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص:

وهذه السياسات معناها مساندة وتشجيع القطاع الخاص، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي، بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة، لذلك فإن هذه السياسات تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق:

---

(١) د. حامد محمود مرسى، قصة الرأسمالية المرعبة في النهب والقتل، (القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، سنة ٢٠١٠)، ص ٧٤.

• تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص، حتي يمكن زيادة صافي عوائده بعد أداء الضرائب، اعتقادًا من الصندوق أن هذا سوف يؤدي إلى زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة، وانتقال الموارد الاقتصادية من عمل ورأس المال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، وهم رجال الأعمال.

• تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة، حتي يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول.

• منع الرقابة على الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص، وترك قوى السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع.

• زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية؛ حتى يمكن حفز القطاع العائلي على القيام بالادخار، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى خفض موارد الدولة الضريبية، إلا أن هذا الخفض سيكون مؤقتًا، إذ أن من شأن هذه الإجراءات والحوافز أن تُحْدِث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول، وتخلق فرصًا جديدة في السوق المحلي، مما يحفز المزيد من نمو الناتج، وهذا بدوره يجلب عائدات ضريبية أكبر، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثماراتها في الوقت الذي تبقى فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيًّا.

٢- سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة:

يرى صندوق النقد الدولي: أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب، وذلك لأن الإنفاق العام بشقيه: الجاري والاستثماري؛ جزء من الطلب الكلي القومي، لذلك فإن محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام، وبناءً على هذه الرؤية فإن صندوق النقد الدولي يُلْزِم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات، هدفها: تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتتمثل هذه السياسات في:

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحًا.
- تخفيض الدعم الموجه للسلع التموينية والضرورية، وفي هذا الشأن يوصي صندوق النقد الدولي بعدة أساليب: إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوي مع تكلفتها، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع، بشرط أن تؤدي تلك الأساليب إلى تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعي إلى الإنفاق الكلي في كل سنة من سنوات البرنامج.
- تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيًّا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد، حتى يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

- خفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها وإلغاء الوظائف المؤقتة، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الأكفاء وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد.
- امتناع الدولة على الدخول في المجالات الاستثمارية، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، وأنْ ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الأساسية فقط.
- رفع أسعار مواد الطاقة، وبخاصة مواد الطاقة التي تُستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة؛ مثل: خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها.
- بيع المشروعات المملوكة للدولة، وذلك لتخفيف العبء المالي والإداري على عاتقها، وهذا بالإضافة إلى تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تلك هي السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية، وتُحدَّد في شكل أهداف كمية ورقمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت، في ضوء جدول زمني معين، وفي حالة عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول على الموارد المالية المقررة في البرنامج، ويرسل صندوق النقد الدولي بعثة كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء، مع ما ورد في البرنامج الذي يُصاغ في شكل ما يُسمَّى خطاب النوايا.

البنك الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية:

عندما تلجأ أي دولة نامية إلى البنك الدولي من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية، فإن البنك الدولي يشترط أن توافق هذه الدول أولًا على ما يراه صندوق النقد الدولي حتي يمكن للبنك الدولي أن يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج إليها.

هذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق، في التعامل مع الدول النامية، حيث يوجد تنسيق كامل وفعَّال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي.

تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاثة محاور رئيسية هي: تحرير الأسعار، حرية التجارة والتحول نحو التصدير، خصخصة القطاع العام.

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية، كما يلي[1]:

- في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة، والاعتماد على آليات السوق، والتخلص من الاحتكار الحكومي، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقًا لعقود إدارة من قِبَل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات.
- تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة، وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة.

---

(١) د. حامد محمود مرسي، المرجع السابق، ص ٧٨.

- التصفية وبيع أصول المشروع إذا كان المشروع فاشلًا، وليس هناك أمل في إصلاحه.
- السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة.
- السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمرافق العامة، وذلك من خلال عقود تُبْرِمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات.
- التحول إلي الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها إلى القطاع الخاص.

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاه الخصخصة إلى ما يُسمَّى بتوافق واشنطن، الذي تمت صياغته في عام ١٩٨٩م بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمت صياغة هذا التوافق لينطبق على أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصُّل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدول، والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق (الثروات - رؤوس الأموال - الخدمات - البراءات)، وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيًّا، وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي:

- من الضروري في كل بلد مَدِين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين:

- تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعًا لتحفيز رجال الأعمال على الاستثمار.

- توسيع القاعدة الضريبية بمعنى إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الأفراد الأقل دخلًا من أجل زيادة الحصيلة الضريبية.

- تحرير الأسواق المالية.
- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية.
- تصفية القطاع العام.
- تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية.
- تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على التصدير.
- الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وإلغاء الدعم أو المِنَح للشركات من أجل تخفيض الأسعار.

هذه الآليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، لتأمين سيطرة رأس المال الدولي؛ بهدف إخضاع الدول النامية وبخاصة الدول الإسلامية.

الفصل الثالث

قراصنة قروض

مقدمة:

قراصنة القروض نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية، وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية -مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- لخلق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات.

يؤدي قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات، أهمها منح القروض لإقامة البنية التحتية، وبناء محطات الكهرباء، ومد طرق رئيسية، وإنشاء موانئ ومطارات ومناطق صناعية، هذه القروض مشروطة بأن تتولي إقامة هذه المشروعات وإدارتها شركات أمريكية، وجوهر الأمر أنْ لا يخرج القَدْر الأكبر من أموال القروض من الولايات المتحدة الأمريكية.

معيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته على أن تكون القروض التي تُمنح إلى أي دولة كبيرة لدرجةٍ تضمن عجز الدول المقترضة عن سداد ما عليها من ديون، وبذلك تظل مثقلة بالديون، وبالتالي من السهل السيطرة على هذه الدولة.

كشف جون بيركينز في كتابه[1] (Confessions of an Economic Hit Man) عن هذه المهنة، والذي اختير ليكون قرصانَ قروضٍ لم يكن اختياره من فراغ، فقد تم ترشيحه من قِبَل جهات عديدة من ضمنها المخابرات الأمريكية CIA، كما

(1) John Perkins, **Confessions of an Economic Hit Man**, (Publishing by: Berrett-Koehler Publishers,Inc.San Francisco,CA, USA , 2004).

كُلفت سيدة تدعى «كلودين مارتن» -وهي مستشار خاص لشركة شاس تي مين- بتدريبه في مهنته الجديدة كقرصان قروض.

الكتاب شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الذين يرتدون ملابس فاخرة، ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة، ويتقاضون أجوراً فلكية من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

يأخذ أولئك الرجال المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات «المساعدة» الأجنبية، ويُحوِّلونها بطرق مراوغة إلى الشركات الكبرى، لتجنيها حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. وتتباين وسائل هؤلاء الرجال بين تلفيق التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والابتزاز، والجنس، والقتل.

يتألف الكتاب من أربعة أجزاء مقسَّمة حسب المراحل الزمنية التى قضاها مؤلف الكتاب «جون بيركينز» في خدمة نظام الاغتيال الاقتصادي للشعوب. وتضم هذه الأجزاء الأربعة ٣٥ فصلًا.

وأهم العناصر التي تناولها الكتاب[١] ما يلي :

السيرة الذاتية لجون بيركينز:

عمل جون في وكالة الأمن القومي في عام ١٩٦٨م كقرصان قروض، وتم اختياره ضمن مجموعات السلام في الإكوادور، والتقى في الإكوادور بنائب رئيس شركة مين الاستشارية العالمية الذي يعمل أيضًا ضابط اتصال في وكالة الأمن القومي، التحق بوظيفةٍ في شركة مين، واجتاز تدريبات سرية في بوسطن

(١) جون بيركينز، الاغتيال الاقتصادي للأمم - اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة ومراجعة مصطفى الطنانى، د .عاطف معتمد، (القاهرة، مكتبة الأسرة، سنة ٢٠١٢).

للحصول على وظيفة قرصان القروض، ثم أُرسل إلى أندونيسيا ضمن فريق من ١١ عضوًا، ثم توالت السفريات إلي آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وفي عام ١٩٧٥ ترقى ليصبح أصغر شريك في شركة مين.

قراصنة القروض:

يهدف قرصان القروض إلى تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التي تُمنح للدولة التي سيعمل فيها مع إعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الأمريكية.

الثاني: العمل على إفلاس تلك الدول التي حصلت على قروض، بحيث تظل هذه الدول مَدِينة إلى الأبد، وتصبح أهدافًا سهلة عندما تدعو الحاجة إلى خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية، تصويتًا في الأمم المتحدة أو تحقيقَ مصالح اقتصادية وتجارية.

وكالات الاستخبارات الأمريكية CIA، بالإضافة إلى وكالة الأمن القومي NSA؛ يحددان مواصفات شخصية قرصان القروض المحتمل، وعندئذٍ يمكنهم توظيفه لدى الشركات الدولية، وقرصان القروض لن يتسلم مرتبه من الحكومة الأمريكية، لكنه يتقاضاه من القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، فعندما ينكشف أمره فلن تكون مشكلة سياسة دولة، وإنما ستبدو كأنها صراع بين شركات.

لقد أوضحت «كلودين مارتن» المستشار الخاص لشركة مين، والمسؤولة عن تدريب جون بيركينز؛ طبيعة عملهم بقولها: «نحن نادي صغير نتقاضى أجورًا كبيرة؛ لنخدع دولًا كثيرة في أنحاء العالم، ننهب منها مليارات الدولارات، جزء كبير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءًا من شبكة واسعة تُروِّج لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية

التجارية، وفي النهاية فإن هؤلاء القادة سيصبحون مكبَّلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد ومتى نريد، من أجل إشباع حاجاتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالمقابل فإن هؤلاء القادة السياسيين يتمتعون بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمتهم حتى لو كانت قمعية، ويدعمون بالمشروعات الكبيرة في البنية التحتية التي لا تحقق عائدًا اقتصاديًّا، ولكنها تحقق عائدًا اجتماعيًّا يوفر لهم الغطاء لاستقرارهم السياسي.

صرح «إينار جريف» نائب رئيس في شركة مين، أحد مديري بيركينز أن العمل الرئيس لشركة مين هو الأعمال الهندسية، لكن عميلهم الأكبر هو البنك الدولي.

العنصر الخفي في المشروعات التي يمولها قرصان القروض: أنها صُمِّمت من أجل خلق أرباح طائلة لشركات المقاولات الأمريكية، وتركيز الثروة في العائلات الغنية ذات النفوذ في البلاد المتلقية للقروض تضمن التبعية الاقتصادية والسياسية.

من المهام الرئيسية التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءًا من شبكة اتصالات واسعة تُروِّج لمصالح الولايات المتحدة التجارية؛ كي يقع هؤلاء القادة في شِرَاك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجؤون إلى قراصنة الاقتصاد، ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالًا وإعانات وجدوا ما يطلبون.

يضمن هؤلاء الزعماء في مقابل انصياعهم لقراصنة الاقتصاد والمخابرات الأمريكية تدفُّق أموال الإعانات لإنشاء محطات توليد كهرباء، ومنشآت صناعية، ومطارات لمواطنيهم، ومن فترةٍ لأخرى يجد هؤلاء الزعماء أنفسهم مطالبين بـ«رد الجميل»، فينصاعون لشروط الدائن التى تتنوع بين الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في البلد المَدِين أو إقامة قاعدة

عسكرية بأراضيها أو غض الطرف عن غزو بلد مجاور، وربما المساعدة في غزوه لوجستيًّا تارة وماديًّا تارة أخرى.

لا يتوقف انصياع الدول التي أرهقتها الديون على الساحة الدولية فحسب، بل تفتح أبوابها للشركات الأمريكية التي تجوب في البلاد، تستأجر العمال المحليين وتسخرهم في ظروف عمل قاسية، ولا تمنحهم سوى أجور العبيد.

في كافة الأمثلة السابقة كانت الأهداف واحدة، وتمثلت في دفع هذه الدول إلى حالة من الإفلاس، ورفع حد الفقر، وزيادة البطالة، وتفاقم الدَّين العام، وإرباك الميزانية السنوية بسداد الديون الخارجية.

فكان ما حل بكثيرٍ من شعوب العالم من كوارث بسبب عمليات الاغتيال والقرصنة الاقتصادية التي مارسها جون بيركينز وحفنة من زملائه، وقد أدت إلى جلب المآسي الاقتصادية على الشعوب، إضافةً إلى التخلص من زعماء وقادة وطنيين لقوا حتفهم بسبب معارضتهم تلك المنظومة من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء إمبراطورية عالمية.

الثعالب:

في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرًّا، فصيلة الثعالب، هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون إلى الاغتيال، وإن حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك إلا حل واحد وهو الحروب.

- ففي الإكوادور عندما قدمت إدارة الرئيس رولدوس في بدايات عام ١٩٨١م قانون الهيدروكربون الجديد إلى مجلس تشريع الإكوادور، والذي سيعيد تشكيل علاقة الدولة بشركات البترول، بدأت حملة لتشوية صورة أول رئيس منتخب للإكوادور، ثم لقى مصرعه في حادث تحطم طائرة مروِّع في مايو سنة ١٩٨١م.

- أما فى بنما بعد مقتل رولدوس بشهرين في يوليو عام ١٩٨١قتل عمر توريخوس رئيس بنما المنتخب في حادث تحطم طائرة أيضًا، والذي فشلت معه قراصنة القروض في إخضاع بنما سياسيًّا واقتصاديًّا.

الانقلابات والحروب:

في حاله فشل قراصنة القروض والثعالب في إخضاع بعض الدول تأتي المرحلة الثالثة، وهي الانقلابات العسكرية والحروب، والأمثلة التى شملها الكتاب كثيرة:

- إيران في عام ١٩٥١م، تمردت إيران على شركة بترول بريطانيا، وأعلن رئيس وزراء إيران محمد مصدق تأميم أصول البترول، فتم تحريض الناس على تنظيم أعمال شغب في الشوارع، والسير في مظاهرات عنيفة وسقط مصدق، وأصبح صديق أمريكا الشاه محمد رضا الديكتاتور الذي لا يقاوم.
- جواتيمالا خططت السي أي إيه لانقلاب يطيح بالحكومة التى وصلت للحكم بانتخابات ديموقراطية في عام ١٩٥٤م.
- شيلي، دعَّمت السي أي إيه انقلابًا، جاء بالجنرال أوجوستو إلى السلطة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٠م.
- بنما أطاحت بمانويل نوريجا في عام ١٩٨٩م.
- العراق أوقعت السي أي إيه بصدام حسين عندما شجعته على غزو الكويت، واحتلت العراق وسيطرت على منابع النفط في الخليج العربى، واستنفذت احتياطيات الدول الخليجية في عقود المقاولات وشراء الأسلحة وتمويل حرب الخليج الأولى والثانية.

- فنزويلا في عام ٢٠٠٣م بعد فشل قراصنة القروض والثعالب؛ نجى شافيز من الانقلاب العسكري، وأفلتت فنزويلا لبعض الوقت من كارثة محققة، وهذا الفشل يرجع لصدام حسين، حيث لم تستطع إدارة بوش أن تحارب على ثلاث جبهات في آن واحد، في أفغانستان والعراق وفنزويلا.

الإمبراطورية الأمريكية والكوربوقراطية Corporatoceacy:

هي منظومة الشركات والبنوك والحكومات مجتمعة، والتي تسعى لترسيخ فكر الإمبراطورية العالمية، فإنها تستخدم كل قوتها المالية والسياسية لتتأكد أن كل مؤسساتها تساند هذا المفهوم الزائف، وتستغل المجموعة كل الفرص المتاحة لتقنع قراصنة القروض أن نهب ثروات الأرض في صالح الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي يخدم مصالحنا العليا، إن أناسًا مثل قراصنة القروض يتقاضون مرتبات خيالية لترويج هذا النظام، فإذا فشلوا، يبدأ الثعالب في تكملة الطريق، وهم نوع مؤذٍ من رجال العمليات القذرة، أما إذا فشل هؤلاء فهنا تتدخل الجيوش والانقلابات.

إنها منظومة متماسكة من أشخاص معدودين لهم أهداف مشتركة، وأعضاء المنظومة يتنقلون بسهولة بين عضوية مجالس إدارات الشركات الضخمة والمناصب الحكومية، مثل «روبرت مكنمار» انتقل من منصبه كرئيس لشركة سيارات فورد إلى وزير الدفاع في عهد الرئيس كيندي والرئيس جونسون، ثم رئيس أكبر مؤسسة مالية في العالم وهو البنك الدولي.

تحقق الكوربوقراطية أهدافها من خلال الوسائل التالية:

- التشابك الأخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبري، ويظهر ذلك من خلال برنامج الغذاء للسلام الذي هدف إلى دعم الشركات

الزراعية الأمريكية من جهةٍ وترسيخ اعتماد الآخرين على الغذاء الأمريكي من جهة أخرى.

- بسطت المؤسسة الاقتصادية الأمريكية نفوذها على باقي المؤسسات الأخرى السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية، والتاريخ الحديث شاهد على مدى تعبير سياسات الولايات المتحدة عن مصالح أولئك الذين يتحكمون في الدولة.
- سعت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال:

- المؤسسات المالية الدولية؛ مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

- منظمة التجارة العالمية.

- الشركات متعددة الجنسيات.

إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر وغير عادل، مع إعطاء جزء من الكعكة العالمية للطبقة الحاكمة الثرية في الدول النامية؛ لتنفيذ مصالح الشركات متعددة الجنسيات من فتح أسواق تلك الدول وإلغاء المعوِّقات السعرية والضريبية والجمركية والدعم بمختلف أنواعه للصناعات المحلية.

- سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجموعة السبعة (الثمانية حاليًا) دول الصناعية الكبرى، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية؛ إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر، أعطت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها، والاستفادة منها؛ بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي، وطُلب من أكثر من مائة دولة من العالم الثالث فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات،

والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الاقتصادي الوطني، تحت شعار: (حرية التجارة).

- ما يريده النظام الأمريكي في حقيقة الأمر ليس هو التجارة الحرة، بل هو احتكار المستقبل لصالح منظمة الشركة الأمريكية في حرية دخول الأسواق واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا والاستثمار والإنتاج العالمي.
- حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والصناعات الدوائية والهندسة الوراثية المستخدمة في الزراعة للدول الكبرى، حتى تستمر الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وفي المقابل لا توجد حقوق الملكية الفكرية على أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعي الأخرى التي تراكمت خبراتها في دول العالم النامي.
- يعترف جون بيركينز أنه والخبراء الاقتصاديون قاموا بتطويع اللغة لتغليف إستراتيجياتهم في النهب الاقتصادي، وذلك باستخدام مفاهيم؛ مثل: الحكم الرشيد - تحرير التجارة - حقوق المستهلك؛ بحيث لا تكون السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى.
- الإمبراطورية الأمريكية تعتمد على أن الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية، فالولايات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار، وبالتالي يمكنها تقديم القروض بهذه العملة، مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد ديونها، عندما ظهرت بوادر تنافسية من أوروبا واليابان؛ كان رد نيكسون على اهتزاز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قاطعًا: «عندما تخسر عليك أن تغير من قواعد اللعبة»، وقام نيكسون برفع غطاء الذهب للدولار، وأدى هذا التحلُّل من القواعد السابقة إلى نمو عشوائي

للاقتصاد الدولى، وإلى تحقيق ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرُّك عبر العالم دون أية قيود.

صناعة الإرهاب:

يتوقع الكاتب انتشار الإرهاب كرد فعل لما تفعله الكوربوقراطية بهؤلاء الناس، الذين نُهِبت ثرواتهم، وتم إسقاط حُكَّامهم المنتخبين واستبدالهم بأنظمة قمعية -إرهابيون محتملون-، ليس لأنهم يؤمنون بالشيوعية أو الفوضوية، أو لأنهم في حد ذاتهم أشرار، ولكن ببساطة لأنهم يائسون، ويتساءل: متى يتحرك هؤلاء الناس مثلما تحرك الأمريكيون ضد إنجلترا في القرن السابع عشر، أو كما فعل سكان أمريكا اللاتينية ضد أسبانيا في بدايات القرن الثامن عشر؟

أمثلة:

يؤيد الكاتب هذه الاعترافات بمجموعة من الأمثلة التي توضح التناقض في السياسات الأميريكية في العديد من القضايا في حالة توافر مصلحتها أو عدم توافر هذه المصلحة:

- المملكة العربية السعودية: بدأت واشنطن بالتفاوض مع السعوديين، فعرضت عليهم مقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية مقابل دولارات البترول، وأهم من ذلك مقابل ضمان عدم تكرار حظر البترول مطلقًا في عام ١٩٧٣م، أسفرت المفاوضات عن إنشاء وكالة التنمية الأكثر غرابة في التاريخ، وهي اللجنة الأميريكية السعودية للتعاون الاقتصادي، التي اشتُهرت اختصارًا بـ(JECOR)، أنفقت هذه اللجنة سنويًّا مليارات الدولارات، دون رقابة من الكونغرس؛ لأن الموضوع لم يكن به أموال حكومية أميريكية، فلم يكن للكونغرس أية سلطة للتدخل في الأمر، رغم دور وزارة الخزانة كوسيط، وبدأت رحلة طويلة من تحويل عائدات النفط السعودية إلى الشركات الأميريكية.

الهدف الأساسي لقرصان القروض هنا ليس –كالمعتاد– أن تثقل كاهل هذا البلد بالديون التي لن يستطيع سدادها، إنما إعادة أكبر نسبة من الدولارات النفطية مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، المطلوب من قرصان القروض إعداد قائمتين لكل مشروع – القائمة الأولى تشمل التصميمات الهندسية المختلفة وعقود المقاولات، والقائمة الأخرى تضم عقود الصيانة والإدارة طويلة الأمد–، وفي المقابل تحافظ السعودية على مستوى معين من أسعار النفط لا تزيد عنه، فإذا هددت دول أخرى بمنع البترول أو تخفيض المعروض؛ فإن السعودية ستزيد من إنتاجها لسد النقص.

– الإكوادور: خلال الممارسات السابقة وجدت الإكوادور نفسها مضطرة لبيع غاباتها في حوض نهر الأمازون إلى شركات البترول الأمريكية لكون مخزون غابات الأمازون من النفط يحتوي على احتياطي ينافس نظيره في الشرق الأوسط، وفي الإكوادور وغيرها من حقول التجارب التي لعب فيها القراصنة دورهم تذهب ٧٥ ٪ من عائدات البترول للشركات الأمريكية، بينما تحصل الدولة على النسبة الباقية لسداد الديون الخارجية والمصروفات الحكومية، والمحصلة أنه لا يتبقى سوى ٢.٥٪ لبرامج الصحة والتعليم ودعم الفقراء.

– العراق: كان وجود القراصنة الاقتصاديين في بغداد قويًّا خلال ثمانينيات القرن العشرين، واعتقدوا أن صدام في نهاية المطاف سيتبع المنهج الأمريكي، كان واضحًا أنه إذا توصل العرق إلى اتفاق مع واشنطن شبيه بالاتفاق مع السعوديين، سيكون بوسع صدام أن يوقع عقدًا نهائيًّا لحكم بلاده دون منازعة، بل ولربما أغمضت واشنطن أعينها حين يحاول توسعة دائرة نفوذه في تلك الرقعة من منطقة الشرق الأوسط.

لقد تسامحت الولايات المتحدة مع ذلك النوع من الطواغيت، بل كثيرًا ما دعمته، يقول جون بيركينز: «كان ليسعدنا أن نمنحه القروض الأمريكية في مقابل شراء بتروله أو مقابل اتفاقات تؤمن استمرار إمدادات بلاده لنا بالنفط، أو مقابل صفقة نستغل بموجبها فوائد هذه القروض في تشغيل عدد من الشركات الأمريكية تقوم بتحسين أنظمة البنية التحتية في العراق، أو إنشاء المدن الجديدة، أو تحويل الصحراء إلى واحات».

قد بدا جليًّا في أواخر ثمانينيات القرن العشرين أن صدام حسين لم يبتلع الطعم الذي وضعه قراصنة الاقتصاد، مما سبَّب لإدارة بوش خيبةَ أملٍ كبرى، ومثل هذا يُعَدّ عَقَبةً كَؤُودًا، وبينما كان بوش يبحث عن مخرج من أزمته قدَّم صدام حسين الحل على طبق من فضة بغزوه الكويت في أغسطس ١٩٩٠م، وانتهز بوش الفرصة فأعلن الحرب، وقام بهجوم شامل بغض النظر عن أن بوش نفسه سبق وانتهك ذلك القانون قبل عام، حيث غزت قواته بنما.

ليس البترول وحده هو هدف الاغتيال الاقتصادي للأمم، ففي المجال الزراعي ظهرت شركات هيمنة عالمية، مثل شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكية، التي صارت من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجواتيمالا وبنما، وحين حاول بعض الزعماء مواجهة الاحتكار الزراعي لهذه الشركة قامت الـ «سي، أي، إيه» بتدبير عمليات انقلاب ضدهم جاءت برؤساء موالين، حافظوا على مصالح تلك الشركات.

- جواتيمالا: في الخمسينات في القرن التاسع عشر انتُخب «أرينز» رئيسًا لجواتيمالا، من خلال انتخابات حرة وديموقراطية تمت لأول مرة في هذا البلد،

وأعلن عن برنامج للإصلاح الزراعي يهدد مصالح شركة «يونايتد فروت»، ويخلق سابقة خطيرة في المنطقة، وعليه قامت الشركة بحملة دعائية واسعة داخل الولايات المتحدة تركِّز على أن «أرينز» يعمل في إطار مؤامرة سوفيتية على أمريكا، وهكذا قامت الـ «سي، أي، إيه» في عام ١٩٥٤م بتدبير انقلاب على النظام المنتخب ديموقراطيًّا، وضرب الطيارون الأمريكيون العاصمة واستُبدل «أرينز» بديكتاتور يميني متطرف هو الكولونيل «كارلوس أرماس»، والذي ألغى على الفور الإصلاح الزراعي والضرائب على الاستثمار الأجنبي.

كانت بنما جزءًا من كولومبيا عندما قرر المهندس الفرنسي فرديناند ديليسبس الذي أشرف على بناء قناة السويس بناء قناة بنما، في بداية القرن التاسع عشر طالبت الولايات المتحدة الأمريكية كولومبيا بإشراف اتحاد الشركات «أمريكا الشمالية» على القناة، ولكن كولومبيا رفضت، ظلت بنما ما يربو من نصف قرن تحكمها حكومة الأقلية المكوَّنة من العائلات الثرية التي تربطها علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية والمخابرات الأمريكية ووكالة الأمن القومي، وفي عام ١٩٦٨م جاءت الانتخابات بـ«عمر توريخوس»، في يوليو عام ١٩٨١م قتل عمر توريخوس رئيس بنما المنتخب في حادث تحطم طائرة، وهو الذي فشلت معه قراصنة القروض في إخضاع بنما سياسيًّا واقتصاديًّا.

يتضح مما سبق الدور الخفي للمؤسسات المالية الدولية والتحالفات الإستراتيجية بين هذه المؤسسات والأجهزة الاستخباراتية للدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات من أجل الهيمنة سياسيًّا واقتصاديًّا على الدول النامية بصفة عامة، والدول الاسلامية منها بصفة خاصة، والعمل على استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات

مثل الجات، بهدف إخضاع هذه الدول وترسيخ مبدأ التخصص الدولي، حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تُصدِّر المنتجات الصناعية غالية الثمن، ودول العالم الثالث -ومنها الدول الإسلامية- تتخصص بإنتاج المواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن في مقابل استيراد السلع التكنولوجيا غالية الأسعار والمحتكرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

الفصل الرابع

أثر سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مصر وماليزيا وتركيا

مقدمة:

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية وتوقع آثارها السلبية، وشهادة أحد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسات؛ نثبت بالتجربة والواقع العملي أثر هذه السياسات على مصر كأحد الدول التي التزمت بتطبيق هذه السياسات، وتركيا وماليزيا كمثال للدول التي رفضت الاستسلام لكافة شروط وتعليمات هذه المؤسسات واعتمدت على مواردها الذاتية.

علاقة مصر مع البنك الدولي:

كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى البنك الدولي عام ١٩٤٥م، إلا أن مصر تعتبر حاليًا من بين الدول متوسطة الدخل، ولها القدرة على أن تقترض مبالغ ضخمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولكنها لم تعد مؤهلة للحصول على قروض بدون فائدة أو مِنَح من المؤسسة الدولية للتنمية.

انضمت مصر لعضوية مؤسسة التمويل الدولية في عام ١٩٧٥م ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص، ومنذ ذلك الوقت وصل حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر إلى ١.٣ مليار دولار، موزعة بين ٦٨ مشروعًا، وهذا جعل مصر أكبر دولة متلقية للتمويل من قِبَل المؤسسة من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي تعتبر ذراعًا آخر لمجموعة البنك الدولي؛ فتعمل على دعم القطاع الخاص، وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين على الأخطار السياسية، بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلدان النامية، وكذلك تقوم بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات إستراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص إلي البلاد.

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لديها مشروع واحد في مصر، وهو مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة، والذي قامت بتنفيذه إحدى الشركات الأسبانية.

علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي:

تعتبر مصر من الدول المؤسِّسة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥م، وقد بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل ٤٥ مليون دولار، ولكنها رُفعت أكثر من مرة تمشيًا مع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التي يقررها الصندوق دوريًّا، وقد حصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز ميزان المدفوعات.

وفي مايو عام ١٩٦٢م وقَّعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام ١٩٦١م، وبمقتضى هذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها ٢٠ مليون جنيه إسترليني، وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري، مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات، عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضًا رفع أسعار الفائدة المحلية واتباع سياسة تقشفية.

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينات، ففي مايو ١٩٧٤م، بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الاقتصاد المصري في حقبة الانفتاح، كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي «المجموعة الاستشارية لمصر»، وهي تكتُّل من الدائنين، ومقدِّمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية.

كما اقتضي الأمر أيضًا استئناف المشاورات السنوية طبقًا للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، وتعيين ممثل مقيم للصندوق في مصر، ويمكن رصد عملية التكييف التي أخضع صندوقُ النقد الاقتصاد المصري لها من خلال استعراض خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد، وقراءة خطابي النوايا (٧٦ – ١٩٧٨) تفصح عن الآليات الآتية:

(أ) تفضيل الزراعة على الصناعة.

(ب) تفضيل القطاع الخاص على العام.

(ج) تفضيل الأجنبي على الوطني.

(د) تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

(هـ) تغليب قوى السوق على التخطيط.

وفيما يلي تلخيص بسياسات أو روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

أولًا: المجال الضريبي:

تتمثل السياسات في ثلاثة عناصر أساسية:

- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص.

- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول.
- تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية.

فكانت السياسة الضريبية في مصر -طبقًا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية- عن طريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبي، بحيث يغطي أكبر قدر من الممولين، بصرف النظر عن ظروف معيشتهم وتميُّز طبقة رجال الأعمال، ويتضح ذلك في العناصر الآتية:

- تخفيض سعر الضريبة على الدخل.

- الحد الأقصى للضريبة ٢٠٪، سعر الضريبة موحد لمن يكون دخله ٢٠٠٠٠ عمن يكون دخله مليون جنية أو أكثر.

- استحداث الضريبة العامة على المبيعات التي لا تفرِّق بين غني وفقير.

- استحداث الضريبة العقارية.

النظام الضريبي المصري بعد الإصلاح الاقتصادي أخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية، بل على العكس ساهم في ارتفاع سوء توزيع الدخول بين المواطنين المصريين، وقام بتدعيم الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة، من خلال توسيع قاعدة الضريبة؛ لتشمل جميع أفراد الشعب، بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية وتخفيض أسعار الضريبة العليا، وفرض ضرائب غير مباشرة لا تفرق بين الغني والفقير.

ثانيًا: تخفيض قيمة العملة:

الدعوة إلى السماح بخفض قيمة الجنيه ربما تستند إلى عدد من الحجج، أهمها الرغبة في زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ومن ثَمَّ تحسين وضع

الميزان التجاري، وتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للتدفق إلى الاقتصاد المصري، وبالتالي تخفيف الضغوط في سوق النقد الأجنبي، وهذه الحجج لم تتحقق عندما خفضت مصر سعر الجنية مقابل الدولار الأمريكي في أعوام ١٩٧٩-١٩٨٩ – ١٩٩١ – ٢٠٠١ – ٢٠١٦م، وكان المواطن البسيط والطبقة المتوسطة هي من دفع الثمن لذلك، ونستعرض كل سبب والرد عليه من خلال الواقع الاقتصادي:

١- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تحسين موقف الميزان التجاري؟

الجواب: يلاحظ ضعف استجابة الواردات بصورة واضحة لتخفيض قيمة الجنيه المصري، وأن العكس هو المتوقع، حيث سترتفع قيمة فاتورة الواردات (بالجنيه المصري)، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لدولة مثل مصر تستورد جانبًا كبيرًا من المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج، ومعظم السلع الرأسمالية من الخارج، وهو ما يعني أن خفض قيمة العملة لا محالة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محليًّا من جانب، فضلًا عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج من جانب آخر، محصِّلة ما تقدم هو أن تخفيض قيمة الجنيه لن يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بقدر ما سيؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسعار، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

د. محمد ابراهيم الساقا ، مخاطر تخفيض قيمة العملة ، جريدة الاقتصادية ، الجمعة ، 1 أبريل 2011

بيان بالعجز التجاري قبل وبعد تخفيض قيمة الجنية المصري: مليار دولار[1]

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات السلعية	٤.٧	٤.١	٤.٧	٦.٢	٧.٧	١٠.٦
الواردات السلعية	١٤.١	١٢.٦	١٢.٥	١٠.٩	١٢.٩	١٩.٨
حجم التجارة	١٨.٨	١٦.٧	١٧.٢	١٧.١	٢٠.٦	٣٠.٥
العجز التجارى	٩.٤	٨.٥	٧.٨	٤.٨	٥.٢	٩.٢

يلاحظ عدم تأثر الصادرات والعجز التجاري بالتغير في أسعار الصرف وتخفيض الجنيه المصري، أي أن الموطن الفقير والطبقة المتوسطة هي التي تحملت تبعات تلك القرارات الاقتصادية ، واستمر العجز في الميزان التجاري المصري حتي وصل في عام ٢٠١٨ مبلغ ٣٧ مليار دولار

٢- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تشجيع السياحة؟ مصر على الرغم من امتلاكها أكبر مخزون في العالم من آثار العالم القديم، وشواطئها الطويلة جدًّا على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، ومناخها المعتدل نسبيًّا، الترتيب الدولي لمصر في المؤشر العالمي للسفر والسياحة يعد متواضعا ففي عام ٢٠١١ احتلت مصر المركز الـ٧٥، أما دول مجلس التعاون الخليجى فيما عدا الكويت تحتل ترتيبًا دوليًّا أفضل من مصر في هذا المؤشر، حيث تحتل الإمارات المركز ٣٠، والبحرين ٤٠، وقطر ٤٢، وعمان ٦١، والمملكة العربية السعودية ٦٢، وأخيرًا الكويت ٩٥، وذلك من بين ١٣٩ دولة يشملها التقرير، وفيما يلي تطور أعداد السائحين الوافدين لمصر، ومدى تأثره بتعويم قيمة الجنية المصري مقابل الدولار كما يلى:

---

(١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥.
تم تجميع البيانات بواسطة الكاتب.

تطور أعداد السائحين خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥: مليون سائح[١]

البيـان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد السائحين	٥.١	٤.٦	٥.٥	٦.٠	٧.٣	٨.٦

من الجدول السابق يتضح عدم تأثير انخفاض قيمة العملة على أعداد السائحين ، وبلغ عدد السائحين في مصر عام ٢٠١٨ حوالي ٩,٨ مليون سائح رغم تخفيض قيمة العملة ١٠٠% عام ٢٠١٦.

٣- هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جذب الاستثمار الأجنبي؟ هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية مثل حجم السوق والقوة الشرائية فيه ونوعية بيئة الأعمال واستقرار القوانين ومستويات الضرائب، وغير ذلك من العوامل التي تلعب دورًا حاسمًا في هذه التدفقات، أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة، فإنه يخلق ميزة للشركات الأجنبية، حيث تصبح تكاليف الإنتاج -بصفة خاصة الأجور-، رخيصة نسبيًّا في الدولة التي حدث فيها التخفيض، هذا طبعًا بشرط ألا يترتب على التخفيض ارتفاع الضغوط التضخمية، غير أنه من ناحية أخرى، يلعب استقرار معدل الصرف الأجنبي دورًا مهمًا أيضًا في هذه التدفقات، وكلما ارتفعت درجة عدم استقرار معدل الصرف كلما ازدادت درجة عدم التأكد المصاحبة لقرار الاستثمار، وهو ما يؤثر بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الشكل التالي نوضح الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠[٢]:

---

(١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ تم تجميع البيانات بواسطة الكاتب.

(٢) وزارة الاستثمار المصري، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر، (القاهرة، سنه ٢٠١١)، ص ١٥.
http://www.investment.gov.eg/ar/Investment/Pages/foreigninvestment.aspx

مليون دولار

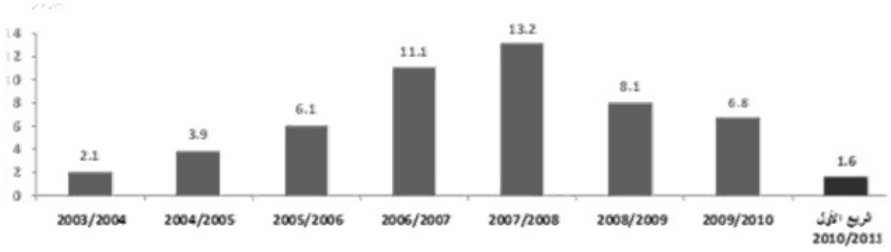

يُلاحظ من الجدول السابق عدم تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتغير في قيمة العملة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ وبلغت في عام ٢٠١٨ حوالي ٧,٧ مليار دولار.

بالإضافة إلى فشل الحجج في تخفيض قيمة العملة؛ فان هناك العديد من الآثار السلبية التي ترتبط بانخفاض قيمة العملة، مثل: ارتفاع معدل التضخم، مما يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة، وبخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة.

كذلك، فإن الإعلان عن تخفيض العملة سيدفع بالعديد من المضاربين في مصر والخارج إلى المضاربة على الجنيه، وهو ما سيرفع قيمة الدولار في السوق المصري، ويؤدي إلى تدهور قيمته حتى قبل أن تتم عملية التخفيض بالفعل، ومما لا شك فيه أن مثل هذه المضاربات الضارة ستُتُحدث آثارًا سلبية في سوق النقد الأجنبي.

ثالثًا: تحرير الأسعار وإلغاء الدعم:

تتمثل تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الأسعار وإلغاء الدعم وفق الوسائل التالية:

- منع الرقابة على الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير المنتجات.
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة.

- تخفيض الدعم الموجَّه للسلع التموينية والضرورية.
- رفع أسعار مواد الطاقة، وبخاصة مواد الطاقة التي تُستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها.

لا شك أن تخفيض الدعم أو إلغاءه يكون تأثيره الأكبر على الطبقة المتوسطة والفقيرة في مصر وزيادة الأعباء عليها، وكذلك يؤدي إلغاء الدعم المقدَّم من الدولة للمنتجين والمصدِّرين إلى تعزيز سيطرة الرأسمالية الدولية على السوق المحلي بعد طرد المنتجين المحليين الذين يكونون غير قادرين على المنافسة إما بإلغاء الدعم أو زيادة أسعار المدخلات من مواد خام وأسعار طاقة، وبالتالي ارتفاع أسعار إنتاجهم وعدم القدرة على المنافسة الخارجية والخروج من السوق، والمطلوب ليس إلغاء الدعم، لكن إعادة تقنينه وترشيده ليصل إلى من يستحق.

رابعًا: الخصخصة (بيع القطاع العام):

يمكن تعريف عملية الخصخصة[1] بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة، أو بيع حصص كبيرة منها، إلى المستثمرين من القطاع الخاص، سواء كانوا من المواطنين أم الأجانب.

وفيما يلي الأساليب السبعة المتبعة لتنفيذ الخصخصة:

البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة: على الرغم من صعوبة الطرح العام للأسهم وتكلفته العالية في الدول التي تعاني من أسواق المال الضعيفة، فإن الحملات الإعلامية واسعة النطاق يمكنها تخطي هذه العقبة.

---

(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، **خصخصة الشركات المملوكة للدولة**، (القاهرة - ١١آيار ٢٠١١).

http://www.cipearabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Privatizing_State_Owned_Companies.pdf

البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة: يُعَد هذا النوع من الخصخصة أكثر الأنواع شيوعًا، ويتم من خلال عملية للمزايدة التنافسية بغرض تجنب مشاكل الفساد والمحاباة، فقد أُثير الجدل حول عمليات الخصخصة في المكسيك نتيجة للادعاءات القائلة بأن الشركات بِيعَتْ لأصدقاء أعضاء الحزب الحاكم بأسعار مخفضة، وقد أُثيرت نفس الادعاءات حول الخصخصة في روسيا نتيجة لنقص الشفافية.

الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة: لا يعتبر مناصرو الخصخصة التامة هذا النوع شكلًا من أشكال الخصخصة، حيث تحتفظ الحكومة بالنصيب الأكبر في الشركة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار، مما ينعكس سلبًا على نجاح الشركة في المستقبل، يمكن إجراء الاستثمار الجديد إما بطرح الأسهم للبيع العام أو عن طريق البيع الخاص.

بيع أصول الشركات المملوكة للدولة: يعمل هذا الأسلوب على تسييل الشركة وسداد أية ديون متعلقةعليها، ثم يتم وضع الأصول في مجموعات بعد ذلك لبيعها للمستثمرين، ولكن بسعر أقل من قيمتها قبل تسييلها، عادةً ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عند وجود أمل في إنقاذ الشركة بإعادة هيكلتها داخليًّا، اعتمدت بولندا اعتمادًا كبيرًا على هذا الأسلوب في خصخصة قطاعها الصناعي.

بيع عناصر الشركات المملوكة للدولة: يتم بيع الأجزاء الرابحة من الشركة بشكل منفرد، في العديد من الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية توجد شركات قابضة كبيرة تتكون من أنواع مختلفة من المنشآت، لذا يتعين تقسيم هذه الشركات القابضة وإعادة تجميعها قبل تنفيذ أي أسلوب آخر من أساليب الخصخصة.

شـراء المـوظفين / المـديرين للـشركة المملوكـة للدولـة: مـن أكثـر أسـاليب الخصخصة شيوعًا ذلك الذي يقوم على برنامج تمليك الأسهم للموظفين، حيث تتكون شركة جديدة من عدد من الموظفين الذين يشتركون بمواردهم ويقترضون أموالًا جديدة، على أن تشتري الشركة الجديدة الشركة القائمة المملوكة للدولة، بحيث تصبح الشركة الجديدة شركة خاصة، نجح هذا البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للحوافز الضريبية الخاصة التي يتمتع بها، استُخدم هذا البرنامج كوسيلة من وسائل الحماية من أشكال الاستيلاء العنيفة، أو من أجل الحد من البطالة عندما يكون البديل هو تسييل أصول الشركة.

تأجير تشغيل الشركات المملوكة للدولة: وهو الأسلوب القائم على تأجير الشركة المملوكة للدولة إلى شركة أخرى خاصة، أو إبرام عقد إدارة بين الشركة العامة وأخرى خاصة، مع بقاء ملكية الشركة الفعلية وأصولها وخصومها في حوزة الحكومة، غير أن هذا الأسلوب الذي اتبعته عدد من الدول الإفريقية له أوجه قصور على المدى البعيد، ففي ساحل العاج على سبيل المثال حسَّنت الإدارة الخاصة من كفاءة توفير المياه، غير أن هذا التقدم كان مؤقتًا لأن الحكومة استمرت في إدارة الاستثمار مع الاحتفاظ بسياسات تسعيرية تميزية، وبشكل عام عند الدخول في عقد إدارة مع الحكومة لا تتمتع الشركة التي تدير المنشأة بسيطرة حقيقية؛ لأن الحكومة تملي الشروط التي تعمل شركة الإدارة بموجبها.

الخصخصة في مصر:

يُعَد برنامج الخصخصة في مصر أحد أركان عملية الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، الذي جاء مع سعي الدولة نحو اللحاق بركب التغيرات العالمية، بدأ برنامج الخصخصة نتيجة لاشتراط صندوق النقد

الدولي مقابل تقديم قرض لمصر سنة ١٩٩٩م، تعددت أوجه الفساد الذي خلَّفته الحكومة السابقة التي سرقت ونهبت أموال المصريين بطرق غير مشروعة، وأحيانًا بوسائل مشروعة وقانونية أخفت خلفها سرقة ونهب لأموال المصريين.

الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها حكومات الخصخصة للاستيلاء على المال العام، مما أدى إلى ضياع ما يقرب من ٩٨ شركة وبيعها بأبخس الأسعار.

وفيما يلي عرض بأهم الشركات التي بِيعَت بأقل من ثمنها:

١- شركة «النشا والجلوكوز» التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، وتمت خصخصتها عام ٢٠٠٣م، وبيعت بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه دُفع منها ١٢٦ مليون جنيه، رغم أن أصولها تزيد على ٤٠٠ مليون جنيه. أصول الشركة: مصنعان أحدهما بمنطقة طرة البلد على كورنيش النيل، مساحتها ٨ أفدنة، سعر المتر يساوي ١٢.٥ ألف جنيه، والآخر بمنطقة مسطرد، مساحته ١٤ فدانًا، ومخازن بالإسكندرية وبولاق بالإضافة إلى شقق سكنية[١].

٢- الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية، أُنشئت عام ١٩٦٠م بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر، وقد خضعت لسلطة الدولة حتى عام ٢٠٠٠م، وظلت تمثل دعمًا دائمًا لميزانية الدولة بما تحققه من وفورات وأرباح وصلت إلى ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه، وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل ٨٠٪ من إنتاجها، وكان للشركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب، في إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيع ٩٠٪ من

---

(١) النشا والجلوكوز شاهد على فساد عصر الخصخصة في عهد عاطف عبيد، جريدة اليوم السابع، ١٠ مارس سنة ٢٠١١.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID=274&IssueID=158

إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين، مع تخصيص نسبة ١٠٪ لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة[١].

٣- شركة بيبسي كولا تم بيعها بمبلغ ١٥٨ مليون جنيه مصري، بشرط قيام المستثمر باستثمار ١٨٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس التالية في عام ١٩٩٤م، على الرغم من أن ثمن مصنعين فقط (المنيا، بورسعيد) يقدر بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه، فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خطًّا إنتاجيًّا وأسطولًا لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط، وليس ذلك فحسب ولكن باع المستثمر الرئيسي حصته لشركة كولا العالمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار[٢].

٤- بنك الإسكندرية، أقام المحامي شحاتة محمد شحاتة مدير المركز المصري للنزاهة والشفافية دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري، ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الاستثمار، طالب فيها ببطلان عقد بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة سان باولو الإيطالية بمقابل ١.٦ مليار دولار، ذكرت الدعوى المقامة من شحاتة محمد شحاتة ووائل حمدى السعيد المحاميين: أن أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق ومحمود محيي الدين وزير الاستثمار الأسبق وقَّعوا على هذا العقد في ١٧ أكتوبر عام ٢٠٠٦، والذي يقضي ببيع بنك الإسكندرية لمجموعة «سان باولو» الإيطالية.

قالت الدعوى: إن العقد شابه العديد من جوانب الفساد وإهدار ٣ مليارات ونصف مليار دولار من المال العام، بما يوازي أكثر من ٢٠ مليار جنيه في

---

(١) «مركز حلوان للمحاماة والاستشارات القانونية، خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك»، http://legal.maktoobblog.com/1383667/quicketl/

(٢) عبد المجيد راشد، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة، (الحوار المتمدن - القاهرة، العدد: ١٧٢٧-٢٠٠٦/١١/٧. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

عملية تُعَد من أكبر وقائع الاحتيال في تاريخ مصر الحديث، وأشارت الدعوى إلى أن الحكومة باعت ٨٠ ٪ من أسهم بنك الإسكندرية لمستثمر إستراتيجي هو بنك سان باولو الإيطالي مقابل مليار و٦٠٠ مليون دولار، بما يوازى ٩ مليارات و٢٠٠ مليون جنيه، رغم أن خبراء البنوك أكدوا بأن القيمة السوقية للبنك ٥ مليارات و٥٠٠ مليون دولار.

كما أكدت الدعوى على أن بيع بنك الإسكندرية أصاب العديد من الشركات الإنتاجية المصرية بالضرر، حيث كان البنك يساهم في رؤوس أموال ١٢ شركة تعمل في مجالات الاستثمار، كما كان البنك يشارك في سندات تُصْدِرها ٩جهات موزَّعة على بنوك وشركات مختلفة[١].

٥- شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) بمبلغ ١٧ مليون دولار، تشمل الأصول الثابتة والمخزون أيضًا، والتي تقدر الأصول الثابتة من مباني وأراضي لها ١١٥ مليون دولار، والشركة من الشركات الإستراتيجية المصرية، حيث كانت تنتج أوعية الضغط من طن إلى ١٢ طنًّا وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة، بالإضافة إلى إنتاج مراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب، ولتوضيح حجم الخسارة من بيع هذه الشركة نذكر أن الحكومة المصرية تعاقدت مع الشركة المشتراة على صناعة غلايات ومعدات محطات الكهرباء بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار[٢]. وهذه الشركة يعتبر بيعها لغز كبير لأنها تعتبر من الشركات الاستراتيجية ومركز العمليات التصنيعية في مصر، فمن المسئول عن ضرب الصناعة في مقتل والقضاء على الخطط التصنيعية المستقبلية.

---

(١) انظر: بطلان خصخصة بنك الإسكندرية لبنك سان باولو الإيطالي، محيط شبكة الإعلام العربية، (القاهرة، الاثنين، ١٦ سبتمبر ٢٠١٣) http://moheet.com/news/newdetails/713333/1/20-

(٢) عبد المجيد راشد، المرجع قبل السابق. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

٦- الشركة المصرية للزجاج، والتي كانت تحقق أرباحًا سنوية بمبلغ ٥٠مليون جنيه بِيعَت بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه، أي: أرباح الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية[١].

٧- شركة حديد الدخيلة، والتي تحتاج إلى كتب لكشف الفساد، والتي تتكون من مدينة صناعية ملحق بها ميناء صناعي، وتحتوي على مصنع الدرفلة الوحيد في مصر، بِيعَت بمبلغ ٤ مليارات جنيه في بورصة الأوراق المالية، أي: أرباح الشركة في عامين، ولم يتم دفع ثمنها إلي الآن.

٨- شركة النوبارية لإنتاج البذور نوباسيد، بيعت في ١٩٩٩م بمبلغ ١٠٣ مليون جنيه، ولا يساوي هذا المبلغ الخسارة الإستراتيجية، حيث حُرِم الاقتصاد المصري من توفير الاحتياجات من البذور الزراعية القائمة واستنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية، وتقدر القيمة الدفترية للشركة حسب ميزانية ١٩٩٨م بمبلغ ٢١٤ مليون جنيه[٢].

٩- صفقة بيع شركة عمر أفندى التي تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيَّمت الشركة بمبلغ مليار و١٤٠ مليون جنيه، في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي: بأقل من نصف ما قُدِّرت به، تم بيع شركة عمر أفندى للمستثمر السعودي صاحب شركة «أنوال السعودية» بمبلغ ٥٨٩.٥ مليون جنيه، وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها ٨٢ فرعًا هي فروع الشركة بمحافظات مصر، ولا يساوى

---

(١) عبد المجيد راشد، الخصخصة الخائنة (القاهرة، ٢٠٠٧/٣/١٩).
/http://rashdkarama.maktoobblog.com/156208

(٢) جريدة الشروق، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد.
http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736

ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق، وكانت لجنة التقييم قد قدَّرت بعض الفروع بما هو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي.

١٠- شركات الأسمنت، حدِّث ولا حرج، وهذه الشركات أرباحها السنوية قبل بيعها كما يلي:

- شركة أسمنت أسيوط ٥٧٦ مليون جنيه.
- شركة الإسكندرية للأسمنت ٢٠٩ مليون جنيه.
- شركة أسمنت بني سويف ١٤٣ مليون جنيه.
- الشركة المصرية للأسمنت مليار و٤٩٤ مليون جنيه.
- شركة السويس للأسمنت مليار و١٤٤ مليون جنيه.
- شركة العامرية للأسمنت ١٣٤ مليون جنيه.

تم السيطرة على سوق الأسمنت المصري هذه السلعة الإستراتيجية من قِبَل ثلاث شركات (لافارج الفرنسية - سيمور البرتغالية - سيمكس المكسيكية)، ولم يتبق للحكومة المصرية حصة في السوق إلا ٨٪ من خلال الشركة القومية للأسمنت.

من المسؤول عن ارتفاع سعر البيع للمستهلك ليصبح ٧٥٠ جنيهًا للطن، رغم أن تكلفة إنتاجه تقل عن٢٠٠ جنيه فقط؟

ولم تخسر مصر فقط الأرباح العالية لشركات الأسمنت الذي لم يستطع أي قطاع في مصر تحقيق هذه الأرباح إلا قطاع البترول ، ولكنها خسرت أيضًا بيع هذه الشركات بأقل من ثمنها، على سبيل المثال:

- شركة أسمنت بورتلاند حلوان بيعت إلى شركة القلعة بمبلغ ٣.٦ مليار جنيه والتي باعتها إلى المجموعة الإيطالية بمبلغ ٤.٦ مليار جنيه.

- شركة أسمنت أسيوط بيعت بمبلغ ١.٣ مليار جنيه، ولدي الشركة مستحقات لأطراف خارجية بمبلغ ١.٧ مليار جنيه، أي أن الشركة الأجنبية استردت أكثر مما دفعت.

كشف مسلسل الخصخصة عن ضياع ما يقرب من ٨٩ شركة من أفضل الشركات المصرية التي استولى عليها رجال أعمال من دون وجه حق وبعقود شابها البطلان، مما أهدر مليارات الدولارات على البلاد، وشرد عددًا ضخمًا من العاملين بهذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لها بتسريحهم أو إنهاء عملهم بنظام المعاش المبكر.

«الخصخصة ورجال الأعمال» كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة – مدير مركز الدراسات الاقتصادية – حول فاتورة الفساد التي دفعتها مصر على مدار ثلاثين عامًا، وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة إلى قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب عقود البيع البطلان، كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحًا هائلة، وذات عمالة كثيفة، بينما يبلغ عدد الشركات التي شابها البطلان ما يقرب من ٨٩ شركة، سواء بسعر أقل من سعر التقييم أو من خلال مخالفات في بنود العقد.

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعض الشركات الأجنبية، أو يتم إلغاؤها؛ لأنها تمت وفقًا لمعاهدات وقوانين يجب احترامها، والشركات التي يمكن استعادتها في كل عهود الخصخصة بدءًا من وزارة عاطف عبيد انتهاءً بوزارة محمود محيي الدين، يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات، في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار، ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستُحْدِث حالة هلع داخل السوق.

إن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور، فقد قدَّر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، ومع ذلك فقد تم بيع ٢٤١ شركة (أفضل الشركات وأكثرها ربحية) من إجمالي ٣١٤ شركة بحصيلة بيع ١٦مليار و٧٤١ مليون جنيه، وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله - كما قدر المتخصصون- لن تتجاوز ٢٢ مليار جنيه، فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟

تزداد الصورة قتامةً عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة، فأرقام الحكومة عام ٢٠٠٣م تُقدِّر حصيلة بيع القطاع العام حتى وقتها كانت ١٦.٩مليار جنيه، تم سداد ١٤.٧ مليار جنيه، منها ٣ مليارات تم إنفاقها كتعويضات للعمال الخارجين على المعاش المبكر، و٤.٥ مليار تسويات ديون للشركات، و٦.٦ مليار تم تحويلها لوزارة المالية ليتم إهدارها في الموازنة العامة للدولة، و٠.٩ مليار أنفقت على الإصلاح الإداري للشركات، أي: أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل، بينما خلفت وراءها أكثر من ٤٥٠ ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة عبر نظام المعاش المبكر[١].

إن برنامج الخصخصة المصري لم يتضمن أي قيود تمنع الأجانب من تملُّك المشروعات الاقتصادية الإستراتيجية والمرتبطة بالأمن القومي المصري، مثل شركات الأسمنت والأراضي التي لها بُعْد إستراتيجي، وعلى سبيل المثال أراضي

(١) شبكة المعلومات القانونية العربية http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

سياج في سيناء والتي صرفت الدولة المصرية في مقابل استردادها تعويضًا يقدر بـ٤٠٠ مليون جنيه.

ولكن الحكومات في أكثر الدولى الرأسمالية تقوم بحماية صناعاتها الإستراتيجية، ففي إنجلترا اعترض مجلس العموم في عام ١٩٨٦م على زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية بريتش تروليوم، والتي اشترتها الكويت من خلال البورصة وأُرغمت على إلغاء الصفقة.

والمثال الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إلغاء صفقة بيع بعض الموانئ الأمريكية لشركة موانئ دبي، ورغم شفافية الصفقة وأحقية دبي فقد تم إلغاؤها في عام ٢٠٠٦م.

لكن ما هي نتيجة اتباع الحكومة المصرية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟ وهل حققت ما حققته الدول التي عارضت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل تركيا وماليزيا؟

والإجابة على هذا السؤال تكون من خلال الآتي:

- استعراض مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

- مقارنتها بمؤشرات أداء اقتصاد تركيا وماليزيا، كحالات مشابهة للاقتصاد المصري في بداية الثمانينيات عند تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولاً: مؤشرات أداء الاقتصاد المصري:

هناك العديد من المؤشرات التي قد تظهر أنها إيجابية، وهي:

- وفقًا لتقديرات نهاية ٢٠٠٩م بلغ الناتج المحلى الإجمالى ١٨٧.٣ مليار دولار أمريكي.

- حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعًا غير مسبوق فى الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧م تجاوز ٨٪، ثم تراجعت إلى حد ما، على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند ٥٪ للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠م.

- والمؤشر الثالث المتوسط السنوى لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٠م عند ١.٤٤٧ دولار أمريكي، ارتفع هذا المتوسط فى عام ٢٠٠٩م إلى ١.٩٩٠ دولار أمريكى على الرغم من استمرار الزيادة السكانية (بمعدل ١.٧٦٪ سنويًّا) التى أوصلت تعداد مصر عام ٢٠٠٩م إلى ٨٣ مليون نسمة.

ـ إلا أن التقدم والتعافي الاقتصادي هذا لا يعدو أن يكون سوى الوجه الجميل لمشهد اقتصادي مصري لايزال به من القبح الشيء الكثير.

ولننظر إلى بقية المؤشرات الاقتصادية:

١- انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠م إلي ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢[١].

٢- انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠١٣م (مقابل ٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م).[٢]

٣- بلغ رصيد الدين المحلي ٢٠١٦.٤ مليار جنيه أو ما نسبته ٨٣.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية مارس ٢٠١٥[٣] في حين بلغ ١٣٣١.١ مليار جنيه

---

(١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، (القاهرة، المجلد الثالث والخمسون، قطاع البحوث والدراسات، العدد الأول) ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٦٥.

(٢) المرجع السابق ص ٨٠.

(٣) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والخمسون، قطاع البحوث والدراسات، القاهرة، العدد الثالث ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ٥٨.

في نهاية مارس ٢٠١٦، أو ما نسبته ٧٤.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري[١]، كما ارتفعت أعباء خدمة الدين العام المحلي بالموازنة العامة للدولة خلال العام٢٠١٢ -٢٠١٣ إلى ٤٨.٦ مليار جنيه بزيادة ٢٢ مليار جنيه، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعزى الجزء الأكبر من تلك الزيادة إلى ارتفاع الأقساط التي تم سدادها بنحو ١٤.٦ مليار جنيه لتبلغ ١٨.٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بنحو ٧.٤ مليار جنيه ليصل رصيدها إلى ٣٠.٤ مليار جنيه، وقد ارتفعت أعباء خدمة الدين العام المحلي بالموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٢.٧ ٪ مقابل ١.٧٪ خلال الفترة من السنة المالية السابقة، وزادت نسبة هذه الأعباء إلى إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى ٩٥.٩٪ مقابل ٦٠.٧٪ خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة.[٢]

٤- ارتفع عجز الموازنة المصرية إلى ٢١٨.٣ مليار جنيه في مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤[٣]، في حين ارتفع من ٧١٨٢٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م إلى ١٦٦٧٠٥ مليار جنيه في عام ٢٠١١-٢٠١٢م، حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٤]، ومن المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥- انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٥٥٪.[٥]

٦- ارتفع عجز الميزان التجاري ليبلغ نحو ٢٩.٦ مليار دولار وكذلك ارتفع

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧.
(٢) المرجع السابق، ص ٧١.
(٣) المرجع السابق، المجلد الخامس والخمسون، المجلد الثالث، ص ٥١.
(٤) المرجع السابق، ص ٥٣.
(٥) المرجع السابق، ص ١٦.

العجز في ميزان المدفوعات إلى ٨.٤ مليار دولار للعام ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ٥٤٣.١٠ مليون دولار في نفس الفترة من العام السابق[١].

٧- نسبة الدين العام الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت في عام ٢٠٠٩م نحو ٨٠٪ لتدق ناقوس خطر بالغًا على المسار المستقبلى للاقتصاد المصرى.

٨- بينما بقي إجمالي الدين الخارجي تقريبًا على حاله (٢٩.٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٠ و١.٢٨ مليار في ٢٠٠٩)، وإن انخفضت نسبته من الناتج المحلي بتضاعف الأخير خلال الأعوام الماضية، ارتفع في عام ٢٠١٣م إلي ٤٤ مليار دولار نتيجة القروض والودائع الخليجية والتي قُدِّرت بـ ١٨ مليار دولار.

٩- خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة عليها، وبلغت العام الماضي ١١.٨٪ بعد أن كانت قد قاربت على ١٩٪ فى ٢٠٠٨م.

١٠- اقترب المعدل السنوي للبطالة من ١٠٪ هيكليًّا، واستمر غياب التوازن بين قطاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى.

١١- لم يزد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي عن ٣٨٪، بينما قطاع الخدمات ٤٨٪ . بل وتراجع إسهام القطاع الزراعي من ١٦٪ فى ٢٠٠٠ إلى ١٣.٨٪ في ٢٠٠٩ .

يزداد المشهد الاقتصادي المصري سوءًا عندما نطالع النسب والأرقام الخاصة بالفقر وبالفجوة بين فقراء وأغنياء المصريين. وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٥، تصل اليوم نسبة المصريين الذين

(١) المرجع السابق، المجلد الخامس والخمسون، المجلد الثالث، ص ٦٥.

يعيشون دون خط الفقر إلى ٢٦.٣٪، وتتراوح نسبة من يعيشون على خط الفقر بين ١٥٪ و٢٠٪ وترتفع نسبة الفقر في إقليم الصعيد إلى ٥٠٪[١].

وهو ما يعنى أن التحسن الذى طرأ بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ على الناتج المحلي الإجمالي ونموه السنوي والمتوسط السنوي لنصيب الفرد منه؛ لم يُرتِّب بعدُ تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها، كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين -أى ١٠٪ من السكان ـ نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يقرب من ٢٨٪، مقدِّمة بذلك الدليل على تركُّز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وأفضل ما يطلق على معدلات النمو في مصر بأنها نمو بلا تنمية موجَّه إلى قطاعات بذخ وإسراف مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة، وهي ما زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري.

أظهر تقرير حديث لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إخفاق مصر في تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية التي كان على مصر تحقيقها في عام ٢٠١٥، والتي جاء على رأسها العمل على خفض معدلات الفقر إلى نصف المستوى الذي كانت عليه خلال عام (١٩٩٠-١٩٩١).

وأشار التقرير الذي جاء بعنوان «التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية» والمنشور على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط إلى بعض العوامل المسئولة عن ارتفاع معدلات الفقر الوطني الذي وصل إلى نحو ٢٦.٣٪ من السكان خلال عام (٢٠١٢ - ٢٠١٣) مقارنة بنحو ٢٤.٣٪ في عام (١٩٩٠-١٩٩١) إلى ما يلي:

(١) السبت ٥ ديسمبر ٢٠١٥ تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء www.youm7.com

- تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- سوء سياسات توزيع الدخل وعدم عدالتها للفقراء أو محدودي الدخل والتي تسببت في ارتفاع نسبة الفقر حيث ارتفعت نسبة الأعلى ٢٠٪ من الدخل لأقل ٢٠٪ من الدخل إلى ٤٠.٢٪ في عام (٢٠١٢-٢٠١٣) مقابل ٣.٩٪ في عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

- انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢0 ثم بلغ ١٦,٤ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٥، ثم بلغ٢٣,١ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٦، ثم أصبح ٣١,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٧، حتى بلغ ٤٤,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٨ وفقد ٥,٤ مليار دولار في شهر ابريل ٢٠٢٠ ليصبح ٤٠ مليار دولار .

- بلغ إجمالي رصيد الدَّين العام المحلي ١٣٣١,١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر٢٠١٢، أو ما نسبته ٧٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري0، كما ارتفعت أعباء خدمة الدَّين العام المحلي بالموازنة العامة للدولة خلال العام ٢٠١٢ -٢٠١٣ إلى ٤٨,٦ مليار جنيه، بزيادة ٢٢ مليار جنيه مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، ويعزى الجزء الأكبر من تلك الزيادة إلى ارتفاع الأقساط التي تم سدادها بنحو ١٤,٦ مليار جنيه، لتبلغ ١٨,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بنحو ٧,٤ مليار جنيه، لتصل رصيدها إلى ٣٠,٤ مليار جنيه، وقد ارتفعت أعباء خدمة الدَّين العام المحلي بالموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٢,٧ % مقابل ١,٧% خلال الفترة من السنة المالية السابقة، وزادت نسبة هذه الأعباء إلى إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى ٩٥,٩% مقابل ٦٠,٧% خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة0.

- أوضح البنك المركزي في تقريره الشهري، أن الدين المحلي ارتفع بنهاية مارس/ أيار الماضي إلى ٤,٢٠٤ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠١٩ بما يعادل ٧٩ بالمائة من الناتج المحلي، مقابل ٣,٥٣٨ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠١٨, وذلك يعني ان الدين المحلي تزايد بأكثر من الضعف خلال ست سنوات . ()

- طبقاً لتقرير البنك الدولي زاد الدين الخارجي الي ١١٢,٢ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٩ ، في حين سجَّل الدين الخارجي حتى نهاية مارس ٢٠١٩ نحو ١٠٦,٢ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٠,٥ مليار دولار عن نظيره في يونيو ٢٠١٨ الذي سجَّل نحو ٩٢,٦ مليار دولار وصول الدَّين العام الخارجي إلى هذا الرقم يعني ارتفاعه بنحو ٨٠ مليار دولار عن رصيده في يونيو ٢٠١٢، إذ سجَّل نحو ٣٤,٥ مليار دولار0.

-عجز الموازنة العامة للدولة ارتفع من ٧١٨٢٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ١٦٦٧٠٥ مليار جنيه في عام ٢٠١١-٢٠١٢ حوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وأعلنت وزارة المالية أن الحكومة تتوقع عجزا بقيمة ٤٤٥,١ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٢٠ التى يبلغ حجمها ١,٥٧٥ تريليون جنيه.

---

(١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، (القاهرة، المجلد الثالث والخمسون، قطاع البحوث والدراسات، العدد الأول) ٢٠١٢/٢٠١٣، (ص ٦٥).

(٢) المرجع السابق، (ص ٥٧).

(٣) المرجع السابق، (ص ٧١).

(٤،٥) تقرير البنك المركزي المصري ، النشرة الاسبوعية علي موقع البنك المركزي المصري

- وشملت العوامل أيضًا بطء تنفيذ برنامج استهداف القرى الأكثر فقرًا لمواجهة الفقر، بالإضافة إلى العديد من التحديات الأخرى التي تواجه الحد من الفقر في مقدمتها ارتفاع معدل النمو السكاني وخاصة في الريف، وارتفاع نسبة الأمية، وتدني مستويات التعليم في الريف، وارتفاع حجم الأسرة، وزيادة عدد المناطق العشوائية[1].

ثانيًا: التطور الاقتصادي في ماليزيا وتركيا:

ففي ماليزيا يقول د. مهاتير محمد: إن المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد العالمي للتسويق.

لهذا أقدمت ماليزيا بدءًا من ١٩٨٦م على وضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية، عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو، لتحرير اقتصادها، كما صرح بذلك رئيس الوزراء مهاتير محمد الذي تولى المسؤولية عام ١٩٨٢ م، قائلًا: نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة ورفع القيود عن الصادرات والواردات.

لقد قام العديد من الباحثين في حصر أسباب التقدم في ماليزيا في العوامل التالية:

١- تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

٢- أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

---

(1) http://www.masrawy.com/News/News_Economy/details/2015/10/13/673472

٣- انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

٤- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

٥- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ ٪ بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٩٣م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ ٪ خلال الفترة عينها.

ومن جانبه يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه إضافة إلى الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، أوردها فيما يلي:

١- تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول، ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.

٢- امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا ٢٠٢٠م.

٣- التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي «الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية».[١]

وفي عام ٢٠٠٨م كان ترتيب الاقتصاد الماليزي ٢٩ عالميًّا من حيث اتساع الاقتصاد بناتج محلي إجمالي ٣٩٧.٥ مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي ٤.٦ ٪، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٥٧٠٠ دولار، وبمعدل تضخم ٥.٨٪، والسكان تحت خط الفقر ٣.٥٪، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بـ ٩.٧٪ والصناعة بـ ٤٤.٦٪ والخدمات بـ ٤٥.٧٪، ويبلغ حجم قوة العمل ١١.٢ مليون فرد، يعمل منهم في الزراعة ١٣٪ والصناعة ٣٦٪ والخدمات٥١٪، وبلغ معدل البطالة ٣.٧٪.

وفي توزيع الدخل فإنه في عام ٢٠٠٧م يتضح من المؤشرات عدالة توزيع الدخول، هناك نحو ٥.٨مليون أسرة معيشية، منهم ٨.٦٪ دخلها الشهري أقل من ألف رنجت ماليزي، و٢٩.٤٪ بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ رنجت ماليزي، و١٩.٨٪ بين ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رنجت ماليزي، و٨.٦٪ بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رنجت ماليزي، و١٥.٨٪ بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ رنجت ماليزي، و٤.٩٪ أكثر من ١٠٠٠٠ رنجت ماليزي.

بلغت حجم الصادرات الماليزية في عام ٢٠٠٨م نحو ١٩٥ مليار دولار، وحجم الواردات ١٥٦ مليار دولار[٢].

---

(١) د. عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور مهاتير محمد.. بعيون عربية وإسلامية، (الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٣).
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

(٢) أ. مدحت أيوب، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الدراسات الآسيوية، (القاهرة، سنة ٢٠٠٩م)، ص ١٠١:١٠٠.

رفض مهاتير محمد خطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م وأصبحت خطة ماليزيا المحلية تُدرَّس في جامعات العالم لمواجهة الأزمة المالية، وتجسد هذه الخطة جدية التحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها محاضر -مهاتير- للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية[١]:

أولاً: استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي، ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى ١٧٧٧٩ رينجكتًا ماليزيًّا «الدولار= ٣.٨٠ رينجكات»، وخفض نسبة البطالة إلى ٢.٧٪ مع انتهاء فترة الخطة عام ٢٠٠٥م.

ثانيًا: تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازنًا بين الجماعات العرقية، وبقاء أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من ١٪ في ٢٠٠٥م، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.

ثالثًا: تعزيز التنمية المدفوعة بالمزيد من التنافسية، من خلال تحسين مستويات وأداء العمال والموظفين، ورفع مستوى البحوث والتنمية.

رابعًا: تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب المشروعات الاستثمارية وتسويق الإنتاج

---

(١) د.عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضر محمد.. بعيون عربية وإسلامية، مرجع سابق
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة ١٠.٩٪ سنويًّا خلال الخطة السابقة، يُتوقَّع أن ينمو بنسبة ٩٠.٨٪ خلال الخطة التالية، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الخدمات والزراعة بنسبة ٧٠.٧٪ و٣٪ فقط على التوالى.

خامسًا: توسيع استخدامات «تقنيات الاتصال المعلوماتي»، وجعل ماليزيا مركزًا إقليميًّا ودوليًّا لخدماتها وإنتاجها، مع العمل على توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية.

سادسًا: دعم تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي وتدريبي فعَّال، وبناء المزيد من المدارس، مع تطبيق نظام التعليم المركزي ومفهوم المدارس المتكاملة.

سابعًا: تحقيق مفهوم «التنمية المتوازنة والثابتة»، للاستفادة من ثروات البلاد بأقصى درجات الفاعلية والحفاظ على البيئة.

ثامنًا: توفير فرص أفضل لجميع الماليزيين، لتحسين مستويات معيشتهم، وتوسيع حصول الطبقة الفقيرة وقسم من الطبقة المتوسطة – وهي الأغلب بين سكان المدن – على فوائد الخدمات العامة «التعليم والإسكان والصحة».

تاسعًا: استمرار التربية على السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية في حياة العمل والمعيشة، من خلال المنهاج التعليمي وبرامج خاصة للعاملين في المنظمات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الوعظ والإرشاد الديني ووسائل الإعلام، على اعتبار أن وجود المجتمع المنضبط أخلاقيًّا والسكان المتحلين بقيم ومبادئ المعاملات المستقيمة هو الأساس لنجاح البلاد.

وفي تركيا صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن الهدف الأول لحكومته هو تنفيذ البرنامج الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠٠٤م، وأن تركيا بعد هذا التاريخ ستواصل سيرها بجهودها الذاتية دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي، جاء ذلك في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين الذي ذكَّره بموقف ماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت عدداً من الدول الآسيوية، وكيف رفضت ماليزيا برامج صندوق النقد الدولي، وتمكنت من الخروج من الأزمة ومواصلة سيرها بجهودها الذاتية، وقال أردوغان: إن الديون الداخلية والخارجية كارثة بالنسبة لتركيا، وإن ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بدأت تتناقص، وإنها في الوقت الحالي تبلغ واحداً وعشرين مليار دولار، أبدى أردوغان إعجابه بما شاهده خلال زيارته لماليزيا، وأمله بأن تحذو تركيا حذوها كي تتخلص من ضغوط صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة من الديون الداخلية، يذكر أن مجموع الديون الخارجية والداخلية المتراكمة على تركيا بلغت مائتين وعشرين مليار دولار، كما بلغت فوائد هذه الديون أكثر من أربعين مليار دولار في العام الواحد[١].

نما الاقتصاد التركي بمعدل سنوي مركب مقداره ٨.٤٪ ليصل إلى ٧٢٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠م بعد أن كان ٥٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨م، وأصبح أكبر سابع عشر اقتصاد على مستوى العالم، السابع على مستوى الدول الأوروبية، وأكبر الأسواق الناشئة في أوروبا[٢].

---

(١) جريدة الرياض السعودية الثلاثاء ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٤العدد ١٢٧٧٩ السنة ٣٩ الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٣م.

(٢) شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي، (الكويت ، ١١ مايو ٢٠١١م).

- احتل حجم الاقتصاد التركي في المرتبة السادسة بين الدول الأوروبية والمرتبة السابعة عشرة بين دول العالم.
- وصل الإنتاج المحلي عام ٢٠١٠م إلى ٧٣٠ مليار دولار.
- متوسط دخل الفرد وصل إلى ١٠.٢٥٦ دولار في ٢٠١٠م، كان ٣.٤٩٢ دولار عام ٢٠٠٢م.
- الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠٠٧م وصل إلى ٢٢ مليار دولار، عدد الشركات الأجنبية وصل إلى ٢٣.٥٠٠ ألف شركة في عام ٢٠٠٩م بعد أن كان عام ٢٠٠٢م فقط ٥٦٠٠ شركة، ومجموع حجم الاستثمار الأجنبي وصل إلى ٨٠مليار دولار[١].

من الأسباب الأساسية التي ساعدت الاقتصاد التركي على الازدهار والنمو بهذه المعدلات، تلك الإجراءات التي اتخذتها البلاد مثل[٢]:

- الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام ٢٠٠١م.
- الإصلاحات الهيكلية المُنفَّذة التي أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم وجيد (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة، علاوة على الإصلاحات التي أجراها الاتحاد الأوروبي).
- استقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي.

---

(١) مؤتمر الاستثمار في الدول الإسلامية، نظرة على الاقتصاد التركي، عرض تقديمي للتعريف بالتطور في الاقتصاد التركي (عمان، ٢٠١١م).

(٢) بيت الاستثمار العالمي جلويل، نظرة عامة على الاقتصاد التركي، (الكويت، مارس ٢٠١١م).

- إصلاحات العملة التي تمت في العام ٢٠٠٢م، والتي نجحت البلاد من خلالها بحذف ستة أرقام من العملة التركية.
- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي شكّل أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي.
- المبادرات التجارية التي تمكنت البلاد من خلالها من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- إنشاء إدارة تطوير الإسكان التي وفّرت إسكانًا منخفض التكلفة لأكثر من مليون مواطن تركي.
- إصلاحات الضمان الاجتماعي، والتي طُبِّق بموجبها نظامٌ تأميني اجتماعي موحَّد على المشتغلين بالمهن الحرة، ودمج مؤسسة الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد في هيئة واحدة، وباتخاذها هذه الإجراءات، لم يَعُد هناك عامل واحد غير مسجل في نظام الضمان الاجتماعى.
- إصلاحات الرعاية الصحية التي وفّرت خلالها خدمات الرعاية الصحية مجانًا للمسنين.

يتضح من العرض السابق مدى التقدم الاقتصادي الذي حققته كل من ماليزيا وتركيا باعتمادهما على أدوات اقتصادية ذاتية وتشجيع الاستثمارات وتجنبها شروط المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، وفي المقابل استعرضنا التأثير السلبي لشروط المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد المصري.

الخلاصة:

استعرضنا في الفصل الأول أهداف ونشأة المؤسسات المالية الدولية، ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤسستان تقومان بشكل عام بثلاثة أدوار هامة كما يلي:

- المقرضين والمستثمرين.
- وسطاء معرفة.
- حارس البوابة.

يقوم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بما يلي:

١) عمليات الاستثمار.

٢) عمليات سياسات التنمية. بالإضافة إلى:

٣) الصناديق الاستئمانية والمنح.

٤) الخدمات التحليلية والاستشارية.

٥) بناء القدرات.

وكذلك يقوم صندوق النقد الدولي بما يلي:

- متابعة الاقتصاديات القُطْرية والاقتصاد العالمي وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر.
- تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية، والعمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي.

- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الإصلاحات.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

يتضح من الفصل الأول الوظائف النبيلة التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية متمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن:

هل لقروض المؤسسات المالية الدولية دور وأهداف خفية مستترة، تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها ؟ وقام الكاتب بالإجابة على هذا السؤال في الفصل الثاني والثالث والرابع من هذا الكتاب، كما يلي:

الفصل الثانى:

تم استعراض سياسات هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل، وخلصنا إلى أن هذه السياسات تؤدي إلى :

- تأمين سيطرة رأس المال الدولي بهدف إخضاع الدول النامية وبخاصة الدول الإسلامية، حيث تستمر الدول النامية في ضعفها الاقتصادي لتضمن التبعية الاقتصادية والسياسية للنظام العالمي الجديد.
- هذه السياسات تهدف على المدى الطويل إلى سحق الطبقات المتوسطة والفقيرة على حساب الطبقة الرأسمالية، من خلال تكوين طبقة من المنتفعين (لوبي سياسي اقتصادي) تربطهم علاقات قوية بالنظام الاقتصادي العالمي والمخابرات الدولية فيما بعدُ؛ لتضمن السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية لهذا النظام العالمي الجديد.

الفصل الثالث:

كشف جون بيركينز في كتابه (Confessions of an Economic Hit Man) عن هذه المهنة قراصنة القروض، وهم نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية، ويستخدمون المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخَلْق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات.

معيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته على أن تكون القروض التي تمنح إلى أي دولةٍ كبيرةً لدرجة تضمن عجز الدول المقترضة عن سداد ما عليها من ديون، وبذلك تظل مثقلة بالديون، وبالتالي من السهل السيطرة على هذه الدولة.

الكتاب شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الذين يرتدون ملابس فاخرة، ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة، ويتقاضون أجورًا فلكية؛ من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

من المهام الرئيسية التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءًا من شبكة اتصالات واسعة تروِّج لمصالح الولايات المتحدة التجارية، كي يقع هؤلاء القادة في شراك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجؤون إلى قراصنة الاقتصاد، ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالًا وإعانات وجدوا ما يطلبون.

في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرًّا، فصيلة الثعالب، هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون إلى الاغتيال، وإن حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك إلا حل واحد وهو الحروب كما حدث في العراق.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجموعة السبعة (الثمانية حاليًا) الدول الصناعية الكبرى، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية؛ إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر، أعطت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها، بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي، وطلب من أكثر من مائة دولة من العالم الثالث فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات، والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الاقتصادي الوطني تحت شعار (حرية التجارة).

ويخلص الكاتب إلى أن ما يريده النظام العالمى الجديد في حقيقة الأمر ليس هو التجارة الحرة، بل هو احتكار المستقبل لصالح منظمة الشركة الأمريكية في حرية دخول الأسواق واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا والاستثمار والإنتاج العالمي.

الفصل الرابع:

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية وتوقُّع آثارها السلبية، وشهادة أحد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسات تم استعراض تأثير سياسات وتعليمات المؤسسات المالية الدولية في مصر في المجالات التالية:

أولًا: المجال الضريبي.

ثانيًا: تخفيض قيمة العملة وتأثيرها على (الميزان التجاري، تشجيع السياحة، جذب الاستثمارات الاجنبية) بالإضافة إلى استعراض الآثار السلبية الأخرى لتخفيض قيمة العملة من ارتفاع معدلات التضخم المحلي، والمضاربة على العملة المصرية.

ثالثًا: تحرير الأسعار وإلغاء الدعم.

رابعًا: الخصخصة (بيع القطاع العام).

واستخلصنا أن سياسات المؤسسات المالية الدولية لم تحقق الأهداف المتوقعة من تطبيقها، بل على العكس كما يلي:

- لم تحقق التشريعات الضريبية إلا مزيدًا من دعم الطبقة الرأسمالية، وأخفقت في الوصول إلى العدالة الاجتماعية، وترتب عليها تهرُّب الرأسماليين من الضرائب بينما دفعت الطبقة المتوسطة والعمال معظم الضرائب.

- تخفيض قيمة العملة لم يؤثر على زيادة السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية أو تخفيض العجز في الميزان التجارى، ولكنه أثَّر على ارتفاع التضخم وزيادة المضاربة على العملة المحلية.

- الآثار السلبية على الطبقة المتوسطة والفقيرة من إلغاء الدعم، فقد كان المطلوب ترشيد الدعم حتى يصل إلى الفقراء والمحتاجين.

- وأخيرًا الخصخصة وما ترتب عليها من ضياع ثروات مصر.

دعَّم الكاتب هذه النتائج بمؤشرات أداء الاقتصاد المصري ومقارنتها بمؤشرات أداء الاقتصاد التركي والماليزي، وتوصل الباحث إلى نتيجة نهائية، وهي: التقدم الاقتصادي الذي حققته كل من ماليزيا وتركيا باعتمادهما على أدوات اقتصادية ذاتية وتشجيع الاستثمارات وتجنُّبها شروط المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، على العكس من مصر التى التزامًا كاملًا بشروط هذه المؤسسات، والتى يعاني اقتصادها القومي من العديد من المشاكل الاقتصادية (عدم العدالة الاجتماعية، تفاقم مشكلة الدعم وبخاصة

دعم الوقود، تفاقم عجز الموازنة العامة، عجز الميزان التجاري، عجز ميزان المدفوعات، انخفاض الإنتاجية، زيادة الدين العام المحلي ووصوله إلى مرحلة الإفلاس، زيادة الدين الخارجي، التخلف في معظم المجالات الصناعية والتعليمية والتكنولوجية، البطالة بمختلف أشكالها ...).

ويقترح الكاتب تمويل المشروعات ذات البُعد الاجتماعي (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) في الدول الإسلامية النامية، وذلك بتخصيص نسبة معينة من إيرادات الدول الإسلامية الغنية للمساهمة في مشروعات حقيقية، تساهم في تخفيض نسبة البطالة والفقر، بدلًا من القروض الدولية والمِنَح النقدية التي لا تؤثر بشكل حقيقي على المشكلات الاقتصادية للفقراء وتخفيض البطالة في الدول الإسلامية النامية، ويتم استخدامها في تمويل عجز الموازنة.

مراجع الكتاب

- د. حامد محمود مرسى، قصة الرأسمالية المرعبة في النهب والقتل، (القاهرة، دار الطلائع للنشرو التوزيع، سنه ٢٠١٠).
- John Perkins Confessions of an Economic Hit Man. (Publishing by: Berrett-Koehler Publishers.Inc.San Francisco.CA.USA .2004).
- جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم – اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة ومراجعة: مصطفى الطنانى، د .عاطف معتمد، (القاهرة، مكتبة الأسرة، سنة ٢٠١٢).
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩.
- http://web.worldbank.org
- ttp://www.imf.org
- وزارة الاستثمار المصري، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر، (القاهرة، سنة ٢٠١١)، ص ١٥.
- http://www.investment.gov.eg/ar/Investment/Pages/foreigninvestment.aspx
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، (القاهرة– ١١ آيار ٢٠١١).

http://www.cipearabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/ Privatizing_State_Owned_Companies.pdf

- النشا والجلوكوز شاهد على فساد عصر الخصخصة في عهد عاطف عبيد، جريدة اليوم السابع، ١٠ مارس سنة ٢٠١١.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID =274&IssueID=158

• «مركز حلوان للمحاماة والاستشارات القانونية، خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك».

http://legal.maktoobblog.com/ 1383667/quicktel/

• عبد المجيد راشد، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة، (الحوار المتمدن- القاهرة، العدد :١٧٢٧-٢٠٠٦/١١/٧).

http://www.ahewar.org/debat/ show.art.asp? aid=80212

• نظر بطلان خصخصة بنك الإسكندرية لبنك سان باولو الإيطالي، محيط شبكة الإعلام العربية، (القاهرة، الاثنين، ١٦ سبتمبر ٢٠١٣).

http://moheet.com/news/newdetails/ 713333/1/20-

• جريدة الشروق، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد .

http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736

• شبكة المعلومات القانونية العربية.

http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

• د. عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية، (الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٣).

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

• أ. مدحت أيوب، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الدرسات الآسيوية، (القاهرة، سنة ٢٠٠٩)، ص ١٠١:١٠٠.

• جريدة الرياض السعودية، الثلاثاء ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٤ العدد ١٢٧٧٩ السنة ٣٩ الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٣.

• شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي، (الكويت، ١١ مايو ٢٠١١).

• مؤتمر الاستثمار في الدول الإسلامية، نظرة على الاقتصاد التركي، عرض تقديمي للتعريف بالتطور في الاقتصاد التركي (عمان، ٢٠١١).

• بيت الاستثمار العالمي جلويل، نظرة عامة على الاقتصاد التركي، (الكويت، مارس ٢٠١١).